

قواعد التحديث من فنون مصطلح الحديث

. @ 70 @

ذكر أول من دون الحديث .

قال الحافظ ابن حجر في مقدمة فتح الباري : ((أعلم - علمني الله وإياك - أن آثار النبي ، لم تكن في عصر أصحابه وكبار تبعهم مدونة في الجوامع ، ولا مرتبه ، لأمرين : . أحدهما : أنهم كانوا في ابتداء الحال قد نهوا عن ذلك ، كما ثبت في صحيح مسلم ، خشية أن يختلط بعض ذلك بالقرآن العظيم . .

وثانيهما : لسعة حفظهم وسيلان أذهابهم ، ولأن أكثرهم كانوا لا يعرفون الكتابة . ثم حدث في أواخر عصر التابعين تدوين الآثار ، وتبويب الأخبار ، لما انتشر العلماء في الأمصار ، وكثر الابتداع من الخوارج والروافض ومنكري الأقدار . .

فأول من جمع ذلك ((الربيع بن صبيح)) و ((سعيد بن أبي عروبة)) وغيرهما . وكانوا يصنفون كل باب على حدة ، إلى أن قام كبار أهل الطبقة الثالثة ، فدونوا الأحكام . فصنف الإمام مالك ((الموطأ)) وتوخي فيه القوى من حديث أهل الحجاز ، ومزجه بأقوال الصحابة ، وفتاوى التابعين ، ومن بعدهم . وصنف أبو محمد عبد الملك بن عبد العزيز ابن جريح بمكة . وأبو عمرو عبد الرحمن بن عمرو الأوزاعي بالشام . وأبو عبد الله سفيان بن سعيد الثوري بالكوفة . وأبو سلمة حماد بن سلمة بن دينار بالبصرة . ثم تلاهم كثير من أهل عصرهم في النسج على منوالهم ، إلى أن رأى بعض الأئمة منهم أن يفرد حديث النبي خاصة ، وذلك على راس المائتين ، فصنف عبيد الله ابن موسى العباسي الكوفي مسندا ، وصنف مسدد بن مسرهد البصري مسندا ، وصنف أسد بن موسى الأموي سندا ، وصنف نعيم بن حماد الخزاعي نزيل مصر مسندا ((. .

((ثم افتتى الأئمة بعد ذلك آثرهم ، فقل إمام من الحفاظ إلا وصنف حديثه على المسانيد ، كالإمام أحمد بن حنبل ، وإسحاق بن راهويه ، وعثمان بن شيبه ، وغيرهم من النبلاء)) .